

Journal Homepage: www.ijo-bs.com
International Journal of Business Society
Contents lists available at: https://www.ijo-bs.com/issue.html



دور أجهزة الرقابة العليا في مكافحة الفساد: دراسة نظرية

مهدي محمد صلاح[1]، نهج عبدالمجيد علوي[2]

[1]طالب دكتوراة، جامعة جيوماتيكا الماليزية mahdisalah740@gmail.com
[2]محاضر في جامعة عدن اليمن وجامعة جيوماتيكا الماليزية dr.nahg@geomatika.edu.my

Information of Article

Article history:
Received: 1 May 2021
Revised: 2 May 2021
Accepted: 14 May 2021
Available online: 21 May 2021

Keywords:
الفساد
أجهزة الرقابة العليا
مكافحة الفساد

ABSTRACT

يعد الفساد بأنواعه المختلفة وصوره المتعددة ظاهرة خطيرة لما لها من اثار سلبية في عملية البناء الاقتصادي والتنمية نظرا لما يسببه من تهديد واسع النطاق على الدولة والمجتمع باعتباره يقوض سيادة القانون ويعيق فرص الاستثمار وبرامج التنمية وتعميق حدة الفقر وتدهور الأحوال المعيشية، ويتيح بروز الجريمة المنظمة ويمس الاخلاق والقيم. ونظرا لأهمية وخطورة هذه الظاهرة فقد حظيت باهتمام كبير واصبحت اليآت مكافحتها متعددة ومتنوعة الادوار زمنها الدور المناط بأجهزة الرقابة العليا.

يهدف هذا البحث إلى تقديم الإطار النظري للعوامل والاسباب المؤدية للفساد، والاثار المترتبة على تفشي هذه الظاهرة الخطيرة، ويبرز كيف تساهم الاجهزة المركزية للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد والوقاية منه في الجهات والوحدات الحكومية كونها الوسيلة الفعالة لحماية الأموال العامة.

1. المقدمة:

يؤكد العلماء أن الفساد قديم قدم الحكومة نفسها (كليتجارد ، 1994). فهو ظاهره ليست غريبه على العالم اليوم، تقريبا جميع البلدان لديها علامات على وجودها. وليس من قبيل المبالغة أن نقول إنها موجودة في جميع مراحل التطور الاقتصادي، بأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة، في جميع أنواع الأنظمة السياسية، ولم تكن البيانات الموثوقة عن الفساد في الأزمنة المبكرة متاحة .(Sambo and Sule, 2021) ومما سمح بإجراء مقارنة بين الدول وفضح الحكومات الفاسدة هو ما شهدته السنوات العشرين الماضية من تطورًا في التصنيفات العالمية للفساد.(Mungiu-Pippidi and Dadašov, 2016)
إن الفساد في مختلف القطاعات يتسبب في إلحاق أضرار جسيمة ليس فقط بالاقتصادات الفردية والبلدان والمناطق، ولكن أيضًا للإنسانية ككل ،ان ظاهرة الفساد عقبة خطيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة المستمرة، لأنها تعوق بناء علاقات متناغمة بين الدولة والحكومة والمجتمع والأعمال (Frolova et al, 2019).
حيث بلغت تقديرات تكلفة الفساد في العالم حسب تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي مبلغ 2.6 تريليون دولار أمريكي بما يعادل أكثر من 5٪ من اجمالي الناتج المحلي العالمي، ويزيد هذا الفساد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية بنسبة تصل إلى 10٪.(Thomson, 2017)كما تقدر التكلفة السنوية للرشوة بمفردها بحوالي 2٪ من اجمالي الناتج المحلي العالمي فلذا، هناك أسباب وجيهة للحكومات لزيادة المعركة ضد الفساد حسب تقديرات البنك الدولي.(International Monetary Fund ,2016)كما إن الفساد يؤدي إلى مزيد من المديونية في البلاد، وهجرة الأدمغة مع خروج العمالة الماهرة للبحث عن مراع أكثر اخضرارًا ، ويعيق النمو الاقتصادي ، ويؤدي إلى الفقر وانخفاض مستويات المعيشة.(Egbeyong ,2018) .
وإدراك من كافة الدول لخطورة ظاهرة الفساد، استدعى الأمر وقوف المجتمع الدولي كوحدة واحدة لمحاربة هذا الوباء والحد من ظاهرة الفساد الهدامة لكافة مناحي الحياة، ولمواجهة هذه الافة لم تقف المجتمعات مكتوفة الأيدي، بل أنشأت المؤسسات، وسنت القوانين للحد من انتشاره ومحاربته. وتم إطلاق العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، أشهرها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 4/ 58 بتاريخ 31 / 10 / 2003 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 14 / 12 / 2005. وتضم 145 دولة طرف فيها. ولم تكن الدول العربية بمنأى عن الجهود الدولية في مكافحة الفساد، حيث تم إصدار الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، التي وافق عليها مجلسا وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المشترك بتاريخ 21 ديسمبر 2010 والتي وقعت عليها 21 دولة، ويبلغ عدد الدول المصدقة عليها حتى الآن 14دولة. ودخلت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد حيز النفاذ بتاريخ 29 يونيو 2013. كما ان الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تشارك في القتال ضد الفساد مباشرة من خلال الكشف عنه إلى جانب دورها التقليدي في الردع والمنع (Kayrak, 2008). للأجهزة العليا للرقابة دور في الردع ومنع الفساد في القطاع العام كونها تؤكد على التدابير الوقائية مثل تعزيز المساءلة من خلال التقارير المالية السنوية وتقييم هياكل الرقابة الداخلية (Reichborn-Kjennerud et al., 2015).

2. مشكلة الدراسة:

ومن هنا يرد التساؤل الرئيسي التالي- :
ماهو مفهوم الفساد، وماهي اسبابة وآثاره، وماهو دور اجهزة الرقابة العليا في مكافحة الفساد المالي والاداري في القطاعات الحكومية؟

3. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى الوصول إلى الأهداف التالية:
-تحديد مفهوم الفساد وتوضيح الاسباب والعوامل المؤدية الى تفشي ظاهرة الفساد.
-تحديدآثار تفشي ظاهرة الفساد على اداء الحكومة والاقتصاد والتنمية والافراد.
- تحديد دور أجهزة الرقابة العليا في مكافحة الفساد في الوحدات الحكومية.

4. محاور الدراسة:

تستند هذة الدراسة إلى تحليل مجالين من الدراسة: المؤلفات العلمية أو الأكاديمية حول الفساد. المؤلفات الاكاديمية أو العلمية حول دور اجهزة الرقابة العليا في مكافحة الفساد. ولتحقيق أهداف الدراسة بالاجابة على التساؤل المذكور آنفا، فإن خطة الدراسة تشتمل على المحاور التالية:

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2021.05.50

أولاً: مفهوم الفساد، أسبابه، آثاره سبل مكافحته.
ثانياً: أجهزة الرقابة العليا كأحد أهم الآليات في مكافحة الفساد.

أولا: مفهوم الفساد

تعريف الفساد

الفساد في اللغة: نقيض الصلاح، فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ فَساداً وفُسُوداً.. وتَفَاسَدَ القومُ: تدابَرُوا وقطعوا الأرحام. (ابن منظور،2006، ج335/3).
الفساد في الاصطلاح: يعني خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج عليه أو كثيراً، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة. (ألأصفهاني، د.ت.ص349).
كما عرف الفساد من قبل برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام 1998 بأنة: استغلال السلطة العامة أو المنصب العام لتحقيق منفعة خاصة، سواء من خلال الرشوة، أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش (UNDP,2008).
وعرفه البنك الدولي: بأنه سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكسب خاص. هذا المكسب الخاص يمكن أن يكون في شكل مال، أو امتيازات لمنفعة الفرد، أو العائلة، أو الأصدقاء - أو لمنفعة مجموعات مصلحة خاصة (Wittig,2005).
كما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه: سوء استعمال السلطة المؤتَمنة لتحقيق مكاسب خاصة (Transparency International,2009). كما عرفته المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي،2017، ص 7) وفقًا لإرشادات المعيار الدولي للانتوساي 5700 الخاصة بالرقابة على مكافحة الفساد "بأنه إساءة استخدام السلطة العامة أو الثقة من أجل المنفعة الخاصة، وقد يُصنف الفساد إلى كبير وبسيط وسياسي بناءً على قيمة المبالغ المفقودة والقطاع الذي يحدث به ".
كما عرف (Alina, 2018) الفساد بأنه شكل من أشكال السلوك غير النزيه أو غير القانوني، والذي يشمل الشخص المخول بالسلطة يرتبط الفساد بالأشخاص ذوي السلطة الذين يمكنهم استخدام سلطتهم لمصلحتهم الخاصة أو على أقرانهم (الشركات والأصدقاء والعائلة) في مقابل شكل من أشكال الخدمات والهدايا والمال.
كما عرفه (حمد،2019) استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، وهو أيضا استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع او منافع يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة. كما عرفه (Klitgaard, Parris, and Hawkins ,2000) بموجب المعادلة التالية: -
الفساد (ج) = القوة الاحتكارية (م) + حرية التصرف (د) - المساءلة (أ)
يصعب تعريف الفساد بطريقة شاملة نظرًا لاختلاف السلوك الفاسد. ويعتبر تعريفه بإساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، من بين التعريفات الأكثر قبولًا في الأدبيات والتي سيتم الاعتماد عليها لأغراض هذه الدراسة، كونه التعريف التي تستخدمه مجموعة متنوعة من المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية. كما أنه يتماشى مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

أنواع الفساد: -

صنف الدليل الارشادي لرقابة إطار العمل المؤسسي لمكافحة الفساد وفقا لمبادرة تنمية الانتوساي الفساد حسب الانواع الرئيسية للفساد الى الفساد الشامل (الفساد المستشري) والذي يعتبر الفساد الراجح في المقام الاول الى انهيار نظام الخدمات، او الضعف في عمل الجهة او المنظمة وعملياتها. والفساد الصغير والمتمثل في دفع مبالغ مالية ضئيلة نسبيا من المال لتسهيل المعاملات الرسمية. والفساد الكبير والذي يحدث عادة اعلى المستويات الحكومية بطريقة تنطوي على التخريب الكبير في النظم السياسية والقانونية والاقتصادية وتكون مبالغه كبيرة نسبيا مثل الفساد في المشتريات، واستخراج الموارد الطبيعية وما إلى ذلك على المستوى القطري(الانتوساي،2017).
كما صنفه (الشمري والفتلي ،2011: ص85) من حيث الحجم الى الفساد الصغير(الافقي) وهو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف والوخدمات الروتينية، ويمارس من قبل أحد الافراد دون التنسيق مع الاخرين. والفساد الكبير وهو الذي يمارسه كبار الموظفين لتحقيقة مصالح مادية واجتماعية كبيرة. بينما صنف (مطر،2011) من حيث الأنتشار الى فساد محلي وهو الذي يمارس داخل البلد القطري الواحد ولا يرتبط بأطراف خارج البلد. والفساد الدولي وهو الفساد الذي ينتشر خارج حدود البلد ويفتح الحدود تحت مسمى العولمة. كما صنف (مطر، 2011) الفساد ومن حيث المجال الى فساد سياسي، والفساد الاداري، والفساد المالي، والفساد الاخلاقي حيث أكدت دراسة (الججاوي، الجبوري، و الشمري 2012) اتخاذ الفساد عدة أنماط أهمها الفساد السياسي والاداري والمالي. فالاول يشمل فساد الزعماء فساد التشريع والتنفيذ والقضاء، وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل ويشير إلى مخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسة السياسية) في الدولة. والثاني يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفية في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية. أما الثالث فيمثل كامل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. يعد الفساد السياسي من أخطر أنواع الفساد أو هو العدو الرئيسي للشفافية اذ أن الفاسدين هم من أقارب السياسيين والإداريين تقدم لهم التسهيلات والمزايا الإدارية والمالية وتفسر لهم اللوائح دون النظر إلى المصلحة العامة كما تشير دراسة (العامري، 2016) والتي هدفت الى التعرف على النظام الرقابي الاداري في العراق، ان أكثر أنواع الفساد هو الفساد الاداري المتمثل بالوساطة والمحوسبية والمحاباة وأعمال التبذير والغش وإساءة إستخدام السلطة وعدم التقيد بالقوانين والانظمة. ولقد بينت نتائج دراسة (جميل، 2013) التي هدفت الى التعرف على انماط الفساد الشائعة في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية والتي تمثلت عينتها في (187) مفردة من العاملين في الجهات الرقابية، إن أكثر انماط الفساد شيوعا في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، استغلال النفوذ، اختلاس المال العام، المحاباة والتحيز لجماعات وافراد دون وجه حق، التلاعب في تحصيل الايرادات الحكومية، واقلها شيوعا افشاء المعلومات السرية لجهات منافسة، وتسهيل عملية غسيل الاموال.

أسباب الفساد: -

توجد العديد من الاسباب والعوامل التي تؤدي الى وجود الفساد في المجتمعات ، تشير دراسة(وليد، 2020) إن أسباب ومظاهر الفساد يعود إلى عدة أسباب وعوامل منها السياسية والاقتصادية والمالية والقانونية حيث تمثلت العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسببة للفساد في الاتي: انتشار الجريمة عامل مساعد على الفساد، انتشار الفقر واللامساواة في توزيع الثروة، وتمثلت الاسباب القانونية والادارية في الاتي :عدم وضوح القوانين وغموضها ،سوء التنظيم الاداري وسوء توزيع السلطة، وتمثلت الاسباب السياسية والمالية في طبيعة النظام السياسي في الدولة، ضعف النظام المالي والمصرفي.كما بينت دراسة (Sambo and Sule, 2021) إن الفساد يعود إلى عدة عوامل أهمها ضعف المؤسسات وفشل نظام إنفاذ القانون في معاقبة الجناة بشكل مناسب.وتشير دراسة (Egbeyong, 2018) أن الفساد يمثل مشكلة رئيسية وأن وجوده يرجع إلى الافتقار إلى الشفافية ، وانعدام المساءلة ، والجشع ، وعدم كفاية التوعية بعواقبه. كما ان ضعف الحكومة الوطنية، الولاءات المحلية القوية، وكذلك ثقافة التسامح مع الفساد التي تعد من العوامل الثقافية العميقة الجذور التي تؤدي الى انتشار الفساد وتحد من جهود مكافحته(Feldman, 2020) . وتشير دراسة (جميل، 2013) إن من اهم العوامل المؤدية للفساد في القطاعات الحكومية، تدني الاجور والمرتبات ،وتدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع تكاليف المعيشة ،عدم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب في ممارسة الوظيفة العامةو انتشار الفقر والبطالة والامية،وعدم الاستقرار السياسي. كما تشير بعض الدراسات (الجهني, إسماعيل, and يوسف 2020) إن ضعف الوازع الديني، وعدم تطبيق نظام

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2021.05.50

المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة، والقصور الإعلامي في توعية الناس بأضرار وأشكال الفساد، والجشع والطمع، وغياب الشفافية عن العمليات الإدارية للأجهزة الحكومية، والتساهل مع المفسدين في جرائم الفساد الإداري والمالي، والالتفاف حول الأنظمة واللوائح واستغلال ما فيها من ثغرات.
كما اثبتت دراسة (مرسي، 2017) والتي هدفت الى قياس العلاقة السببية بين التحولات الأخيرة التى تعرض لها المجتمع المصري. الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والإدارية والفساد من خلال تناول، مفهوم الفساد وأنواعه واسبابه، وواقع الفساد في مصر. وتم استخدام الأسلوب الإحصائي القياسي، من خلال تحليل السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي للمتجه ونموذج تصحيح متجه الخطأ، وكان ابرز نتائج الدراسة أن جميع المتغيرات معنوية وذو اشارة موجبة بما يدل على وجود علاقة ديناميكية فى الأجل القصير بين المتغير(التابع) الفساد والمتغيرات المستقلة الأسباب (الاقتصادية السياسية، الاجتماعية، والقانونية، والإدارية). كما توصلت الدراسة إلى أن الأسباب الإدارية هى الأكثر دعم لانتشار الفساد فى مصر.كما اكدت دراسة (الدالي، 2018) أن الفساد الإداري منتشر فى القطاع العام بصورة كبيرة عن القطاع الخاص ، وأن من أهم الأسباب المختلفة لانتشار الفساد الإداري تأتى في مقدمتها الموافقة على الأسباب الخاصة بالبيئة العامة والثقافية ، ثم الأسباب التشريعية والسياسية لهذا يجب مراجعة البيئة العامة والثقافية والتى أصبحت تمثل بيئة خصبة لانتشار الفساد، ساعد على الأعمال الثقافية التى تروج الفساد وتجعل من الفاسدين أبطال فى المجتمع وهو ما شجع الأخرين على ممارسة الفساد لتقليدهم .كما تؤكد دراسة(صبرينة، 2019) تأثير عدم الاستقرار السياسي على الفساد هو تأثير متبادل فالفساد هو نتاج لعدم الكفاءة المؤسسية وضعف الاستقرار السياسي والرتابة الحكومية البيروقراطية، فالنظم التي يغيب فيها الاستقرار السياسي وتقل مساحة الممارسة الديمقراطية يزيد حجم الفساد وكلما كان النظام السياسي مستقرا واتسعت مساحة الممارسة الديمقراطية فان ذلك يؤدي الى الحد من انتشار الفساد.

آثار الفساد: -

يترتب على تفشي ظاهرة الفساد الكثير من المآسي والاضرار سواء على المجتمعات والدول والاقتصاد والتنمية والنمو حيث تشير معظم الادبيات لآثار الفساد أقتصاديا وسياسيا واجتماعيا واداريا. من تلك الآثار التالي: -

1-يؤدي الفساد الى زيادة الفقر وسوء توزيع الدخل والثروة، كما يساعد على اللجوء الى اقتصاد الظل. بينت دراسة (رشيد ،و مستور 2020) ان تدني متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي جاء بسبب الفساد وهدر الاموال وعدم اقامة مشاريع جديدة وتطوير او توسيع القائم منها، فضلا عن خلق فرص عمل مما ادى الى لجوء العاطلين عن العمل الى اقتصاد الظل.

2- يؤثر على ايرادات الدولة ويساعد على غسيل الاموال والتهرب الضريبي والجمركي. حيث قام(الهيازعي ،2018) بدراسة حول أثر الفساد على إيرادات الدولة اثبتت إن الفساد المالي والإداري يؤثر بشكل سلبي على الإيرادات العامة وقد وضح معامل التحديد (R2) إن الفساد المالي والإداري يفسر ما نسبته(30%) تقريباً من التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة، ويفسر ما نسبته (27%) من الإيرادات النفطية، وما نسبته (26%) من الإيرادات الضريبية، وما نسبته (٨%) من الإيرادات الأخرى، كما بين معامل الارتباط (R) إن للفساد المالي و الإداري علاقة عكسية قدرت نسبتها ب (30%) بينه وبين الإيرادات العامة.كما قام(الصرايرة 2017) بدراسة تكون مجتمعها من النخب الأردنية القادرين على التعبير عن اتجاهاتهم، وتمثلت عينة الدراسة من 388 مبحوثا، من النخب الأردنية تم اختيارهم من مجلسي الأعيان و النواب و الوزراء العاملين و المحامين و المهندسين،تم اختيارها وفق اسلوب العينة العشوائية، وأظهرت الدراسة بأن من أكثر عناصر الفساد المالي و الإداري أهمية من وجهة نظر النخب الأردنية هي المحسوبية و الوساطة و الرشوة و التهرب الجمركي و استغلال الوظيفة العامة، و غسيل الأموال و التهرب الضريبي و عدم الالتزام بالأنظمة و التعليمات و أخلاقيات العمل، حيث فسرت هذه العوامل مجتمعة ما نسبته 67.3 % من الاتجاه العام.

3- يؤثر الفساد على النمو والتنمية الاقتصادية. حيث تشير دراسة (إيمان، 2018) إن للفساد آثار مدمرة على الاقتصاد الوطني والتنمية بشكل عام.كما قام (موسى، 2020) التعرف على أثر الفساد الإداري على تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية من خلال دراسة الأثر السلبي للفساد الإداري على مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث تم الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد الذي يعبر عن حجم الفساد الإداري ومؤشرات التنمية الاقتصادية(الناتج المحلي الاجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، نصيب الفرد من الدخل القومي، نسبة الصادرات إلى الواردات) للفترة(2003-2018) لدراسة العلاقة بين الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية في سورية. تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة العلاقات واختبار الفرضيات باستخدام النماذج والاختبارات الاحصائية المناسبة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى الفساد الاداري والتنمية الاقتصادية في سورية باعتبار وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى الفساد الإداري ومؤشرات التنمية الاقتصادية الأربعة.

4- الفساد عائقا امام تحقيق التنمية المستدامة. وفقا لدراسة(مالكي، و كعيبوش 2018) إن جهود مكافحة الفساد من اجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اتخاذ إجراءات جد صارمة في مجال مكافحة الفساد، مع العمل على تفعيل آليات للمساءلة والمحاسبة في كل أجهزة الدولة والقطاع الخاص، ضف إلى ذلك ضرورة العمل على توعية المواطنين بمخاطر الفساد على خطط التنمية المستدامة، كل هذا يستوجب توفير بيئة عربية تستوعب مخاطر الفساد، وضرورة الحرص على النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص بين مختلف مكونات المجتمع. كما يؤكد (Delabarre, 2021) إن التنمية مرتبطة بالضرورة بمبادرات مكافحة الفساد.

5- الفساد يؤثر على الرفاهية الاقتصادية. حيث قام (خالد ،2019) بدراسة مقطعية لعام 2017 طبقت على عينة تبلغ 63 بلدا من بلدان العالم حسب تصنيفات البنك الدولي، تهدف إلى بيان أثر الفساد على الرفاهية الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم نموذج قياسي يقوم على تحديد اثر الفساد – ممثلا بمعدل التغير في مؤشر الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام (CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector)– على الرفاهية الاقتصادية – ممثلة بمعدل النمو خلال عشر سنوات في الناتج المحلي الاجمالي (GDP per capita growth %) مقاسا بالأسعار الثابتة. وقد توصلت الدراسة الى ان للفساد اثرا سلبيا ذا دلالة احصائية على الرفاهية الاقتصادية.

6- الفساد يحد من الشرعية للدولة. أن الفساد يعد سببا ونتيجة لازمات متعددة أخطرها أزمتي الشرعية واللامشروعية، حيث يفقد الشعب ثقته في السلطة، كما ترفض هذه الأخيرة احترام مبدأ المشروعية وغيرها من المبادئ والضمانات المعززة لصيانته مثل مبدأ سمو الدستور والرقابة القضائية على دستورية القوانين. وقد تقوم برسم وتنفيذ سياسات عامة معبرة عن مصالح فئة قليلة رغم تعارضها مع مطالب ومصالح الأغلبية، ومنه تعميق أزمة الشرعية. وعليه، فإن الفساد يعد عاملا أساسيا لتكريس أنظمة غير شرعية وفي الوقت ذاته تؤدي أزمة الشرعية إلى اعتبار الفساد كمنهج للحكم، حيث تعمل هذه الأنظمة على تكريس بيئة ملائمة للفساد ضمانا لإعادة إنتاج نفسها.(حنان، 2021)

7- يشوه الفساد قرارات الانفاق العام ويتسبب بأضرار فادحة براس المال الوطني. ويعد تحدي للجهات الرقابية كونه سبب رئيسي لتضخم تكاليف المشاريع الحكومية(الشمراني ،2013) .

8- يؤدي الفساد الى زيادة المديونية للدولة للبنوك الاجنبية وهجرة الادمغة الوطنية والعمالة الماهرة(Egbeyong, 2018) .

9- يساهم الفساد في تنامي حساب السلف والعهد الممولة مركزيا لدى الوحدات الحكومية. حيث تؤكد الدراسة التي قام بها(الكعبي، و خميس 2017) وجود علاقة بين الفساد الإداري والمالي وتراكم السلف من سنة لأخرى نتيجة تجاوز القوانين والتعليمات النافذة من قبل موظفي الدولة وعدم الإلمام من قبل البعض بهذه القوانين والتعليمات.

10- يؤدي الفساد الى التعدي على الحقوق والتنصل من الواجبات للمواطنين على المستوى القطري، وانعدام الثقة بمؤسسات الدولة(حوة ،2019) ، وتراجع القيم الانسانية النبيلة، وغياب العدالة الاجتماعية واللامساواة كون تفشي انتشار الفساد والانحراف في الأجهزة الحكومية والإدارية يساهم في التقليل من شرعية النظام السياسي في نظر الجمهور حيث يدرك المواطنون أن المسؤولين الحكوميين على اختلاف مستوياتهم متورطون فقط في الفساد ويهتمون فقط بمصالحهم الخاصة. ونتيجة لهذا التصور فإن النظام السياسي محروم من النتيجة الواقعية لأي دعم شعبي (عباس، 2018).

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2021.05.50

11-يؤدي تفشي الفساد الى تدني مستوى الخدمات العامة للدولة وعلى وجه الخصوص الصحة والتعليم، فالمال والرشوة، والمحسوبية تعتبر العناوين الكبرى لهذه الظاهرة الخطيره (بقشيش و بللوشة 2021).

طرق وسبل واستراتيجيات مكافحة الفساد: -

تشير الادبيات الى مجموعة من الاجراءات والاساليب والوسائل والسياسات التي يمكن خلالها مكافحة الفساد ومن هذه الإجراءات ما يأتي:

1-مكافحة الفساد من خلال الاسرة والمجتمع. أجريت دراسة من منظور نظرية علم الاجتماع (نظرية التحكم الاجتماعي) التي قام بها (Syarif et al., 2020) ان الفساد جريمة غير عادية يمكن أن تهدد بقاء كثير من الناس. لذلك يجب منع وجود الفساد والقضاء عليه من جذوره. وبما ان الفساد يحدث من خلال عوامل معقدة، ليس فقط بسبب العوامل الهيكلية، ولكن الثقافية أيضًا. لذلك، فإن القضاء على الفساد لا يكفي في الإجراءات الهيكلية مثل العقوبة، ولكن يجب أن يمتد إلى عقوبات أخرى مثل العقوبة الاجتماعية. حيث يمكن القيام بالدور والوظيفة الإستراتيجية للعقاب الاجتماعي في محاولة لتعظيم القضاء على الفساد من خلال بناء التآزر بين جميع الهياكل الاجتماعية للمجتمع والهيكل الاجتماعي المعني هو الأسرة والتقاليد وإنفاذ القانون والتعليم والمؤسسات الدينية. كما ان من اهم عوامل نجاح مكافحة الفساد في سنغافورة يرجع الى تعاون ومشاركة الشعب في الابلاغ عن حالات الفساد (الدراجي ،و توفيق 2018) . كما يمكن للمساءلة الاجتماعية التي يمارسها عموم السكان من المواطنين المستقلين والناقدين تضخيم آثار الشفافية في مكافحة الفساد (Mungiu-Pippidi and Dadašov, 2016)

2- مكافحة الفساد من خلال التعليم. يحب تعليم مكافحة الفساد من الطفولة من المدرسة الإبتدائية والمتوسطة والثانوية والعالية. لبناء أخلاق الطلاب على مكافحة الفساد. ولا يقتصر التعليم على مادة خاصة، ولكن يوحّد تعليم مكافحة الفساد الى المواد الدراسية المدروسة. وذلك لبناء الأخلاق المحمودة على الطلاب، مثل الصدق والأمانة، والشجاعة، والعدالة، والمسئولية.. هذه الخطوات لوقاية الفساد بطريقة تعليم الطلاب عن قيمة الأخلاق الإسلام. كما يجب أن يكون التثقيف بشأن مكافحة الفساد موجهاً نحو توفير فهم ضرر الفساد على الدولة والمجتمع والدين لمنعه من التكرار في المستقبل (لطيف، 2015).

كما قام (Smith, Purón-Cid, and Rosales Arredondo, 2021) بإجراء دراسة هدفت الى التعرف حول ضمان برامج السياسة العامة في المكسيك حصول الطلاب على التدريب الصحيح في مجال المالية العامة والميزانية للحد من الفساد، والنزعة الجماعية، والمحسوبية، وغيرها من عناصر المحسوبية المبتلاه؟ هل تقوم هذه البرامج أيضًا بتدريس الإدارة المالية العامة لضمان القدرة على المحاسبة والنتائج والاستجابة لمسؤولي حكومتنا المستقبليين؟ هل نخلق مديرين ماليين عامين أكثر تكاملاً وأخلاقية مع المعرفة المناسبة بالأنظمة المالية العامة؟ من أجل معالجة هذه الأسئلة، جمعت هذه الدراسة معلومات عامة ومنهجية عن 68 برنامج ماجستير في الإدارة العامة عبر 32 ولاية في المكسيك، تغطي ما مجموعه 1138 دورة. لإجراء التحليل تحدد هذه الدراسة خمس عدسات متكاملة لتقييم وتعليم المالية العامة والميزانية. تم ترميزها باستخدام مجموعة من الكلمات الرئيسية مرتبة في خمس مجموعات، الاقتصاد، القانون، العلوم السياسية، الإدارة العامة، المالية. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها على الرغم من أن جميع برامج الماجستير في السياسة العامة والإدارة العامة تقريبًا في المكسيك تدرس المالية العامة، إلا أن هناك تباينًا كبيرًا في العدسات والأدوات والتقنيات المستخدمة عبر هذه البرامج. علاوة على ذلك فإن نطاق هذا المكون المناهج لا يكفي لمواجهة تحديات الدولة ومناطقها، ولا لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتنوعة والسياقات المحلية والمؤسسات الحكومية، وسوق العمل لموظفي القطاع العام.

3- مكافحة الفساد من خلال نشر اخلاقيات العمل والقيم العقدية. تشير الدراسة التي اجريت على مديرية الضرائب بالمسيلة وتمثلت عينتها في (30) موظفا بمديرية الضرائب بالمسيلة وتم اختياره عينتها وفق اسلوب العينة العشوائية واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي لأخلاقيات العمل في مكافحة ظاهرة الفساد في مديرية مكتب الضرائب بالمسيلة (طاهر، و فاتح 2020) كما تعد القيم العقدية أفضل وسيلة للقضاء على الفساد والجهل بهذه القيم أحد اهم الاسباب التي تؤدي الى انتشار الفساد (الحجيات، و الطائي 2020).

4- مكافحة الفساد من خلال البرلمان والقضاء واجهزة الرقابة العليا. لا يتم إضفاء الشرعية على عمل أجهزة الرقابة، الا من خلال تشريع القوانين الكفيلة بمحاربة الفساد من مجلس النواب، كما ان وجود قضاء متخصص يمارس الرقابة على اعمال الادارة يمثل ضمانة حقيقية لحقوق وحريات الافراد في مواجهة تعسف الادارة ويؤدي بالادارة الى التأني والحذر في تصرفاتها لتتأكد من مطابقتها للقانون، كما يجب ان يكون هذا القضاء مستقلاً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، على أساس مبدأ الفصل بين السلطات(عبدالحسين،2011). كما ان تنوع مظاهر الفساد بتنوع مظاهر النشاط الإنساني ونزعاته المادية وميله الدائم لتغليب مصلحته الخاصة على مصلحة المجتمع. فتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص وتكريس العدالة والمساواة امام القانون ومحاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار، وعدم منح حصانة لمثل هؤلاء على حساب المجتمع. يحتاج الى للبرلمان لمواجهته ضمن مهامه التشريعية والرقابية من خلال سن القوانين اللازمة (عبداللطيف،عبدالرزاق، و عبد 2017). كما انه لا تعد أي جهة رقابية مستقلة بمجرد وصف المشرع لها انها مستقلة. بل ينبغي النظر الى اجراءات تشكيلها ومدى استقلاليتها الإدارية والمالية، وهذا بدوره يحتاج الى تشريعات(العامري، 2016) . كما اثبتت دراسة (زملط، 2020) وجود تأثير إيجابي لكفاءة الموازنة على كل من: الحفاظ على المال العام ومنع اختلاس الدعم والتمويل الداخلي والخارجي، ومكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات. كما ان تطبيق معيار تدقيق الامتثال يسهم في الحد من الفساد، حيث اثبتت دراسة (الليلة، و رمو 2020)وجود علاقة عكسية بين تدقيق الإمتثال والفساد الإداري والمالي.

5-مكافحة الفساد من خلال تفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة. ان عدم تطبيق الشفافية في المعاملات الحكومية يعد التحدي الرئيسي الذي يواجه اجهزة الرقابة وهيئات مكافحة الفساد.(الشمراني ،2013)

كما يؤكد (Egbeyong, 2018) أن الفساد يمثل مشكلة رئيسية وأن وجوده يرجع إلى الافتقار إلى الشفافية وانعدام المساءلة، والجشع، وعدم كفاية التوعية بعواقبه. وان اهم العوامل التي ادت للفساد تتمثل في الافتقار إلى الشفافية.

6- مكافحة الفساد من خلال الحوكمة. تشير الدراسة التي قام بها (الكبيجي،2019) ان هناك دور فاعل لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد والمتمثلة في المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد. حيث أن الاستقرار السياسي وغياب العنف وسيادة القانون يشكّلان المحوران الأكثر أهمية في الحد من الفساد، يليهما فعالية الحكومة ، ومن ثم جودة التشريعات والسيطرة على الفساد والمشاركة والمساءلة.كما اظهرت دراسة(الطاهر ،2017) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الخارجية كأحد آليات حوكمة مهنة المراجعة والحد من مظاهر الفساد المالي كما ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة والحد من الفساد المالي وايضا هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة والحد من الفساد المالي.

7-مكافحة الفساد من خلال جودة المحاسبة. أن استخدام ممارسات المحاسبة الجيدة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بانخفاض الفساد (Lewis and Hendrawan, 2020). كما تؤكد دراسة (عارم ، والحسن 2016) هنالك دور للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري. حيث اثبتت دراسة (Akbar et al., 2020) أن الممارسات المحاسبية عالية الجودة في بلد ما يمكن أن تضعف الفساد الذي يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، سينمو الفساد بسهولة في البلدان ذات الممارسات المحاسبية الضعيفة الجودة التي سيعيق تأثيرها النمو الاقتصادي.

8- مكافحة الفساد من خلال حرية الصحافة والاعلام. تنظيم العمل الإعلامي لتكوين صورة إيجابية عن أجهزة إنفاذ القانون في مكافحة الفساد بشكل منتظم، كون تغطية قضايا مكافحة الفساد في وسائل الإعلام، والتي قد تكون بسبب الشعبوية، بدلاً من تقديم صورة حقيقية للوضع الحالي يعطي موقف سلبي لدى المستجيبين، ضمان الشفافية في الإبلاغ عن مكافحة الفساد في أجهزة إنفاذ القانون نفسها والتدابير المتخذة، لوضع المعلومات في المجال العام (Frolova et al., 2019). كما ان القصور الإعلامي في توعية الناس بأضرار وأشكال الفساد من العوامل المساعدة لتفشي ظاهرة الفساد(الجهني وآخرون. 2020) . كما ان للانترنت دور في مكافحة الفساد السياسي حيث أصبح من متطلبات الديمقراطية وجود جهاز إعلامي حر (سهام ،و حكيمة 2019).

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2021.05.50

9-مكافحة الفساد من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤثر على الفساد من خلال زيادة دقة وسرعة العقوبة المتعلقة بالفساد. علاوة على ذلك، تعمل قوانين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التخفيف من تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الفساد، مما يشير إلى أن استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يكون لها تأثير محدود على الفساد، ما لم يتم الالتزام بقوانين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة(Bhattacherjee and Shrivastava 2018) .

10- وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد. ان قيام الدولة بوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد دورًا محوريًا في منع الفساد Pope and Vogl) .,2000)

11- مكافحة الفساد عن طريق الرقابة الداخلية. أن وظيفة التدقيق الداخلي الفعالة يمكن أن تساعد في مكافحة الفساد (Asiedu and Deffor, 2017). كما ان توفر نظام رقابي دقيق لمراقبة وتقويم الاداء يساعد على تحقيق الاهداف وتحديد الانحرافات وتصويبها(امين ،2018) .

دور الاجهزة المركزية للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد في القطاعات العامة: -

يتفق المدققون على أن منع الاحتيال والفساد أسهل من اكتشافه(Borge ,1999) . تتولى الأجهزة العليا للرقابة العمل على مكافحة الفساد من خلال إجراء الرقابة على المال العام. فهي تساهم في الاتي: -

أولاً: **الوقاية من الفساد ومنع الوقوع فيه**. من خلال تعزيز وتقوية نظم الإدارة المالية، كونها تقوم بمساعدة الجهات الخاضعة لرقابتها على إدارة شؤونها بأسلوب مؤسسي يستند الى القوانين والاجراءات المنظمة لها، هادفا سد الثغرات التي تستغل في ارتكاب المخالفات والتلاعب بالمال العام(عبدالحسين،2011). كما تساعد الأجهزة الرقابية الحكومات الخاصة بها في تحسين الأداء وتعزيز الشفافية وتأمين المساءلة والحفاظ على المصداقية ومقاومة الفساد (عبدالمجيد، 2018).

كما تساهم الاجهزة المركزية للرقابة والمحاسبة في تحسين الوعي العام لدى الجمهور. شفافية الافصاحات والايضاحات والملاحظات في تقارير الديوان تساهم في الحد من السلوك الانتهازي للوحدات الاقتصادية وتعزز الثقة لدى الجمهور (يعقوب , وحميد 2019).

ثانياً: تساهم الاجهزة المركزية للرقابة والمحاسبة في كشف الفساد.

في سبيل توثيق فهم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدورها فيما يتعلق بالكشف عن الفساد والوقاية منه قام .Reichborn-Kjennerud et al) (2015 بدراسة مقارنة بين أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية العليا النرويجية والدانماركية والسويدية والإسبانية والإيطالية والأوغندية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في زامبيا. حيث توصلت الدراسة أن النرويج والدنمارك تتمتعان بقوة مؤسسية وقوية من الأجهزة العليا للرقابة، ولكنهما لا يزالان غير موجهين بشكل خاص لمكافحة الفساد. من ناحية أخرى، كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة السويدي ضعيفًا إلى حد ما وله تاريخ في خدمة الحكومة كمؤسسة تقييمية. لا يزال يظهر التزامًا واضحًا بمحاربة الفساد. تمثل محاكم المراجعة الأوغندية مثالاً على منظمة ضعيفة ذات مؤسسات ضعيفة. لا يزال الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الأوغندي يحارب الفساد بنشاط. الجهاز الاسباني للرقابة المالية والمحاسبة، وهو جهاز ضعيف، ولكنه ذو طابع مؤسسي قوي، لم ير هذا كجزء من صلاحياته كان الدور النشط للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة السويدية والأوغندية في مكافحة الفساد مفاجئًا ولم يتماش تمامًا مع التوقعات. قد يفسر إضفاء الطابع المؤسسي الضعيف نسبيًا جزئيًا سبب قيامهم بدور أكثر نشاطًا مما كان متوقعًا وفقًا لمعايير الإنتوساي. تمشيا مع التوقعات، لم تكن الأجهزة الأخرى للرقابة المالية موجهة لمكافحة الفساد، على الرغم من أن الجهاز النرويجي للرقابة المالية والمحاسبة قد بذل بعض الجهود. الدنماركي والإسباني لم يفعلوا ذلك يرون مكافحة الفساد كجزء من ولايتهم.

من المعلوم إن مكافحة الفساد بشكلٍ عام تقوم على عدة عوامل مختلفة مثل الكشف والانقاذ والحد من الفساد. ومن هذا المنطلق تُمارس الأجهزة العليا للرقابة، بناءً على ولايتها واختصاصاتها، سلطاتها بشأن مكافحة الفساد فيما يتعلق بالكشف عمليات الرقابة القانونية والإنفاذ عمليات الرقابة القضائية بالإضافة إلى دورها في الحد من الفساد(الانتوساي، 2017) .

هناك بعض المعوقات التي تحد من فاعلية اداء الاجهزة المركزية للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد. عدم الاستقلالية يتطلب الاستقلالية الوظيفية وولاية التدقيق التي تضمنها الدساتير والقوانين بالضرورة لتمكينها من تحقيق ذلك (Kayrak, 2008). كما تؤكد بعض الدراسات على فاعلية قوانين وتشريعات اجهزة الرقابة العليا إذا تم تطبيقها بدون انتقائية (عداي ،2013). كما بينت الدراسة التي قام بها (زكري ،2013) وتمثلت عينتها في (66) شخص من المراجعين العاملين في مدينة طرابلس واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي وكان أبرز نتائجها فاعلية قوانين ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والاداري بالمؤسسات والشركات العامة. كما تؤكد بعض الدراسات على تفعيل دور اجهزة الرقابة المالية للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي في اقليم كوردستان ووضع آليات مناسبة لمكافحتها (مصطفى، محمد، و سليمان 2014) والتي تمثلت عينتها في (253) من موظفي الوحدات الحكومية وموظفي ديوان الرقابة المالية واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي وكانت من ابرز من نتائجها ضرورة تطوير الأداء الرقابي والمحاسبي للديوان وتوسيع نطاق عملة لكي يشمل كل الوحدات الاقتصادية في القطاع المختلط واجراء التعديلات اللازمة على قانون انشائة وتعديل كافة المواد وتلافي كل ما يحد من دوره الرقابي. كما قام مجموعة من الباحثين باجراء دراسة لقياس ملاءمة اجراءات ديوان المحاسبة الاردني في جهود مكافحة الفساد من وجهة نظر المدققين العاملين في ديوان المحاسبة وتمثلت عينتها في (109) مدققا وقد تم اختيارها وفقق اسلوب العينة العشوائية البسيطة واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي ، وكان من ابرز نتائجها ان الاجراءات التي يتبعها ديوان المحاسبة في القطاع العام والمتمثلة في الرقابة المالية والمحاسبية،والرقابة الادارية ، ورقابة الاداء،والرقابة القانونية ملاءمة الى حد ما لمكافحة الفساد رغم ان هناك ضعف في تنفيذ بعض الاجراءات(جعارة، معالي، و الكعبير 2015).

تشير دراسة (حسن، و العبيدي 2020) ان إعتماد اجهزة الرقابة المحاسبية والمالية لاحد الجهات الخاضعة لتدقيقة في موازنتة السنوية وتخصيصات الانفاق له ، يؤخر الحصول على الموظفين وتعيينهم وكذلك يعيق قدرة الديوان على تنفيذ تقويضة ويعطي انطباع بان الانتقاص من استقلاليته امر قائم.

5. الخاتمة: -

من خلال ما تم التطرق اليه في هذه الدراسة نجد أن الفساد بجميع أشكاله وانواعه، ناتج عن مجموعة من الاسباب والعوامل المؤدية الى تفشي وتفاقم هذه الظاهرة، كما إن له آثار ضارة للغاية على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، كما ان مكافحة الفساد مسؤولية الجميع ومسؤولية الدولة ايضا من خلال اجهزتها الرقابية والتدقيقية والافراد. ومنه نخلص الى مجموعة من النتائج أهمها:

-ان من اهم أسباب تفشي الفساد في القطاعات الحكومية انتشار الفقر واللامساواة في توزيع الثروة، عدم وضوح القوانين وغموضها، سوء التنظيم الاداري وسوء توزيع السلطة طبيعة النظام السياسي في الدولة، ضعف النظام المالي والمصرفي ضعف المؤسسات الافتقار إلى الشفافية، وانعدام المساءلة، والجشع، وعدم كفاية التوعية بعواقبه. كما ان ضعف الحكومة الوطنية، الولاءات المحلية القوية، وكذلك ثقافة التسامح مع الفساد، تدني الاجور والمرتبات، وتدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع تكاليف المعيشة، عدم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب في ممارسة الوظيفة العامة.

- من آثار الفساد ،زيادة الفقر وسوء توزيع الدخل والثروة ، يؤثر على ايرادات الدولة ويساعد على غسيل الاموال والتهرب الضريبي والجمركي ،يؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية ،اصبح عائقا امام تحقيق التنمية المستدامة كما انه يؤثر على الرفاهية الاقتصادية ، و يحد من الشرعية للدولة، يشوه الفساد قرارات

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2021.05.50

الانفاق العام ،ويتسبب بأضرار فادحة براس المال الوطني ، يؤدي الى زيادة المديونية للدولة للبنوك الاجنبية وهجرة الادمغة الوطنية والعمالة الماهرة ، وانعدام الثقة بمؤسسات الدولة يؤدي الى تدني مستوى الخدمات العامة للدولة وعلى وجه الخصوص الصحة والتعليم.

- مكافحة الفساد مسؤلية الجميع ابتداء من الاسرة والمجتمع والمدارس والجامعات، من خلال نشر اخلاقيات العمل والقيم العقدية. كما يتم مكافحة الفساد من خلال تفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة، والحوكمة، وجودة المحاسبة، وحرية الصحافة والاعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ايضا يساهم وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد في مكافحة الفساد، كما ان تفعيل الرقابة الداخلية والتدقيق بالجهات الحكومية يساهم في مكافحة الفساد.

- هناك دور بارز وهام لاجهزة الرقابة المحاسبية والمالية في مكافحة الفساد، من خلال الوقاية من الفساد ومنع الوقوع فيه، وكشف الفساد والحد منه، وان أهم المعوقات التي تواجهها الاجهزة الرقابية هو الاستقلالية.

المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية

ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 2006 م.

الأصفهاني، الحسين بن محمد أبو القاسم الراغب، المفردات في غريب القرآن تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د. ط، د. ت.

حمد، أحمد: مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني والمقارن "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة". دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان- الأردن. 2019 . ص 28 .

الإنتوساي.(2017). دليل إرشادي لرقابة إطار العمل المؤسسي لمكافحة الفساد، مبادرة تنمية الانتوساي.

مطر، عصام عبدالفتاح.(2011). الفساد الإداري: ماهيته، أسبابه، مظاهره :الوثائق العالمية و الوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات و المؤسسات الحكومية و غير الحكومية في مواجهة الفساد. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الشمري، هاشم، و إيثار الفتلي. (2011). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

إبراهيم، نوال، و وائل حاجم. (2016). الفساد المالي والإداري :مفهومة،أسبابة ،أنواعه وسبل معالجتة في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية 22(93):241–224.

إيمان، بوقصة.(2018). الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية 1(3):278–292.

الججاوي, طلال, فؤاد الجبوري, و مشتاق الشمري. (2012). توظيف الدور الرقابي في مكافحة الفساد الحكومي وتأثيرة في الاقتصاد الوطني. المجلة العراقية للعلوم الادارية 8(34):1–35.

الجهني، يوسف، سيتي إسماعيل، و أحمد يوسف. (2020). الفساد المالي وتاثيره على الاقتصاد الوطني دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة المدينة العالمية(مجمع) (33):85–132.

الحجيات, بلال, و هبة الطائي. (2020). الحد من الفساد المالي والاداري -تأثير القيم العقدية نموذجا. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية 12(28):266–82.

الدالي، شيماء. (2018). تحليل سيسولوجي لأسباب إنتشار الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة-دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية. مجلة كلية التربية،جامعة الأزهر 37(العدد(180،الجزء الثاني)):711–747.

الدراجي، لعفيفي، و بن الشيخ توفيق. (2018). التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد تجربة تستحق التقدير. ص 1-16 في الملتقى الوطني الأول حول:الفساد وتأثيرة على التنمية الإقتصادية.

الشمراني، غسان. (2013). أثر الرقابة المالية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية للحد من عمليات الفساد المالي.رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، كليات الشرق العربي، المملكة العربية السعودية.

الصرايرة، رياض محمود.(2017). اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد المالي في المملكة الأردنية الهاشمية. البلقاء للبحوث والدراسات 20(2):153–174.

الطاهر، إسماعيل أحمد. (2017). آليات حوكمة مهنة المراجعة ودورها في الحد من الفساد المالي (دراسة حالة علي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية).رسالة ماجسير،كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين, الخرطوم, السودان.

العامري، ضرغام كريم.(2016). دور البرلمان والأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد الإداري(دراسة مقارنة). رسالة ماجستير في الحقوق ،جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

الكبيجي, رولا وائل عبد الحفيظ. (2019). دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني. هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية, رام الله, فلسطين.

الكعبي، بثينة، و أندلس خميس. (2017). ظاهرة الفساد الاداري والمالي وأثرها في تنامي حساب السلف في الوحدات الممولة مركزيا. مجلة الادارة والاقتصاد (113):220–333.

الليلة،زينة،و وحيد رمو. (2020). إستراتيجيات الحد من الفساد الاداري والمالي بوساطة تدقيق الامتثال:حالات دراسية. تنمية الرافدين 39(125):132–159.

الهيازعي، باسم.(2018). اثر الفساد المالى والادارى فى ايرادات الدولة العراقية خلال الفترة 2003_2015. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 9(1):603–631.

امين، وليد. (2018). دور أجهزة الرقابة العليا في تطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية (دراسة تحليلية). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 9(2):115–32.

بقشيش علي، و أمير بللوشة. (2021). جهود المنظمات الدولية غير الرسمية في مكافحة الفساد. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 10(1):399–412.

جميل، عبدالقوي. (2013). أنماط الفساد وآليات مكافحتة في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية.أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, المملكة العربية السعودية.

حسن، محمد، و صبيحة العبيدي. (2020). الالتزام بمعايير الاستقلاليةISSAI10 واثره على جودة اداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة-بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي. مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية 1(1):103–118.

حنان، مفتاح. (2021). أثر الفساد على مبدأي الشرعية والمشروعية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 8(1):827–843.

حوة، سالم. (2019). تفعيل مكافحة جرائم الفساد عبر توسيع اختصاص نظام روما تجريم الفساد بوصفه جريمة دولية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة 4(1):326–339.

خالد، حمود.(2019). أثر الفساد على الرفاهية الاقتصادية :دراسة قياسية تحليلية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية 6(2):136–152.

رشيد، مصطفى، و سهيلة مستور. (2020). الفساد الإداري والمالي في ظل اقتصاد الظل وتكلفة الفرصة البديلة في بناء الاقتصاد العراقي بعد أزمة عام 2014. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16(خاص الجزء 2):282–292.

زملط، طارق. (2020). كفاءة الموازنة العامة وأثرها على الحد من الفساد المالي في ضوء التشريعات الفلسطينية.رسالة ماجستير،كليةالادارة والتمويل، جامعة الاقصى-غزة, فلسطين.

قواسمية سهام، و بوكحيل حكيمة. (2019). دور الإعلام البديل (الإلكتروني) في مكافحة الفساد المالي والإداري. مجلة الباحث, 1(1):135-154.

صبرينة، فطوش. (2019). تأثير الاستقرار السياسي على مستويات الفساد في الدول العربية-قراءة في تقارير منظمة الشفافية الدولية. مجلة الفكر 14(2):295–312.

طاهر، ميمون، و غلاب فاتح. (2020). أخلاقيات العمل ودورها في مكافحة الفساد المالي والادراي في المؤسسات الحكومية :دراسة تطبيقية في مديرية الضرائب بالمسيلة. مجلة العلوم الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية 28(4):191–207.

عارم، سعد، و علي الحسن. (2016). المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والاداري في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية على منطقة عسير. مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة 3(1):41–75.

عباس، علي حمزة. (2018). أثر الفساد الاداري على اعمال الحكومة.، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية 11(37):197–214.

عبدالحسين، إحسان. (2011). دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد. 1–79.

عبداللطيف، سامر، منى عبدالرزاق, و صفاء عبد. (2017). دور البرلمان في الاداري الفساد مكافحة. في المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون ص. 1–24 .

لطيف، أحمد. (2015). مكافحة الفساد: سعي لوقاية الفساد من خلال التعليم. 74– 67 :(2)9 At-Turats.

مالكي، مريم، و عمر كعيبوش. (2018). أثر الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية- قراءة التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد والدروس المستفادة. مجلة دفاتر المتوسط (9):80–102.

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2021.05.50

مرسي، منال جابر. (2017). أسباب الفساد فى مصر دراسة قياسية خلال الفترة (2000- 2017). المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة 47(4):641–702.

مطر، عصام عبدالفتاح.(2011). الفساد الإداري: ماهيته، أسبابه، مظاهره :الوثائق العالمية و الوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات و المؤسسات الحكومية و غير الحكومية في مواجهة الفساد. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

موسى، جوزيف نعمة. (2020). أثر الفساد الإداري على التنمية الاقتصادية في سورية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية 7(1):257–276.

وليد، لعماري. (2020). أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 7(2):183–203.

يعقوب، ابتهاج، و سلوان حميد. (2019). دور شفافيةتقارير الاجهزة الرقابية العليا في مكافحة ممارسات الفساد المالي في البيئة العراقية دراسة تحليلية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصاديةوالإدارية والمالية 11(4):10–34.

المراجع الأجنبية

Klitgaard, Robert, H. Lindsey Parris, and Robert B. Hawkins. 2000. “Corrupt Cities: A Practical Guide to Cure and Prevention.” World Bank Publications. 175.

Wittig, Wayne A., (2005), ((Linking Islands of Integrity to Promote Good Governance in Public Procurement: Issues for Consideration)), In Fighting Corruption and Promoting Integrity in Public Procurement, Paris, OECD, p.112.

Transparency International. (2009). The Anti-Corruption Plain Language Guide.

UNDP, (2008) , ((Corruption and Development: A Premier)), United Nations Development Programme , United Nations p.7.

Akbar, Dendy Syaiful, Dede Abdul Rozak, Benny Prawiranegara, and Eva Faridah. 2020. “Corruption, Accounting Practice and Economic Growth: Evidence of ASEAN Countries.” Pp. 81–88 in Proceedings of the 3rd Asia Pacific Management Research Conference (APMRC 2019). Vol. 149. Paris, France: Atlantis Press.

Asiedu, Kofi Fred, and Eric Worlanyo Deffor. 2017. “Fighting Corruption by Means of Effective Internal Audit Function: Evidence from the Ghanaian Public Sector.” International Journal of Auditing 21(1):82–99. doi: 10.1111/ijau.12082.

Bhattacherjee, Anol, and Utkarsh Shrivastava. 2018. “The Effects of ICT Use and ICT Laws on Corruption: A General Deterrence Theory Perspective.” Government Information Quarterly 35(4):703–12. doi: 10.1016/j.giq.2018.07.006.

Borge, Magnus. 1999. “The Role of Supreme Audit Institutions (SAIs) in Combating Corruption.” Transparency International. Updated October.

Delabarre, Maxime. 2021. “CORRUPTION AND DEVELOPMENT WHY DOES CORRUPTION STILL AFFECT GROWTH?” HAL 1–19.

Egbeyong, Bechem Emmanuel. 2018. “Corruption in Cameroon: Public Perception on the Role and Effectiveness of the Different Anti-Corruption Agencies.” Review of Public Administration and Management 06(01):1–6. doi: 10.4172/2315-7844.1000235.

Feldman, Daniel L. 2020. “The Efficacy of Anti-Corruption Institutions in Italy.” Public Integrity 22(6):590–605. doi: 10.1080/10999922.2020.1739362.

Frolova, Irina, Olga Voronkova, Natalia Alekhina, Irina Kovaleva, Natalia Prodanova, and Liudmila Kashirskaya. 2019. “Corruption as an Obstacle to Sustainable Development: A Regional Example.” Entrepreneurship and Sustainability Issues 7(1):674–89. doi: 10.9770/jesi.2019.7.1(48).

International Monetary Fund. 2016. “Corruption: Costs and Mitigating Strategies.” Staff Discussion Notes 16(05):1. doi: 10.5089/9781513594330.006.

Kayrak, Musa. 2008. “Evolving Challenges for Supreme Audit Institutions in Struggling with Corruption.” Journal of Financial Crime 15(1):60–70. doi: 10.1108/13590790810841707.

Klitgaard, Robert, H. Lindsey Parris, and Robert B. Hawkins. 2000. “Corrupt Cities: A Practical Guide to Cure and Prevention.” World Bank Publications. 175.

Lewis, Blane D., and Adrianus Hendrawan. 2020. “The Impact of Public Sector Accounting Reform on Corruption: Causal Evidence from Subnational Indonesia.” Public Administration and Development 40(5):245–54. doi: 10.1002/pad.1896.

Mungiu-Pippidi, Alina, and Ramin Dadašov. 2016. “Measuring Control of Corruption by a New Index of Public Integrity.” European Journal on Criminal Policy and Research 22(3):415–38. doi: 10.1007/s10610-016-9324-z.

Pope, Jeremy, and Frank Vogl. 2000. “Making Anticorruption Agencies More Effective.” Finance and Development 37(2):6.

Reichborn-Kjennerud, Kristing, Thomas Carrington, K. K. González-Díaz, Belén Jeppesen, E. Bracci, and Ileana Steccolini. 2015. “Supreme Audit Institutions’ Role in Fighting Corruption - A Comparative Study between the Norwegian, Danish, Swedish, Spanish, Italian, Ugandan and Zambian SAIs.” EGPA Conference (April 2016).

Sambo, Usman, and Babayo Sule. 2021. “STRATEGIES OF COMBATING CORRUPTION IN NIGERIA : THE ISLAMIC PERSPECTIVE.” International Journal of Islamic Khazanah 11(1):12–28. doi: 10.15575/ijik.v11i2. 10813.

Smith, Heidi Jane M., Gabriel Purón-Cid, and Irving Rosales Arredondo. 2021. “Ending Corruption and Improving Accountability: A Survey of Public Finance Teaching in Mexico.” International Journal of Public Administration 44(1):39–49. doi: 10.1080/01900692.2020.1729184.

Syarif, Zainuddin, Abd Hannan, Ali Hamzah, and Yasni Efyanti. 2020. “Strategy of Strengthening Corruption Prevention and Enforcement through Social Punishment : A Sociological Study.” TEST Engineering and Management 83(12180):12180–92. doi: 10.17605/OSF.IO/MX29U.

Thomson, Stéphanie. 2017. “We Waste $2 Trillion a Year on Corruption. Here Are Four Better Ways to Spend That Money.” in World Economic Forum, available at: www. weforum. org/agenda/2017/01/we-waste-2-trillion-a-year-on-corruption-here-are-four-better-ways-tospend-that-money/(accessed 6 January 2019).

Sambo, Usman, and Babayo Sule. 2021. “STRATEGIES OF COMBATING CORRUPTION IN NIGERIA : THE ISLAMIC PERSPECTIVE.” International Journal of Islamic Khazanah 11(1):12–28. doi: 10.15575/ijik.v11i2. 10813.

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2021.05.50